

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/33
4 January 2005

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية
في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في كوبا

تقرير الممثلة الشخصية للمفوضة السامية
لحقوق الإنسان، كريستين شانيه

موجز

وفقاً للولاية التي أسندت إلى الممثلة الشخصية للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرارات لجنة حقوق الإنسان ١٨/٢٠٠٢ و ١٣/٢٠٠٣ و ١١/٢٠٠٤، حاولت الممثلة الشخصية مراراً وتكراراً الاتصال بالسلطات الكوبية بهدف الدخول معها في حوار من أجل الاضطلاع بولايتها كما يجب.

لم تتلق الممثلة الشخصية للمفوضة السامية أي رد من السلطات الكوبية.

ورغم هذه الصعوبات، سعت الممثلة الشخصية للمفوضة السامية جاهدة إلى إجراء تقييم موضوعي ونزيه لتطور حالة الحقوق المدنية والسياسية في كوبا، وفقاً للولاية المسندة إليها. استمعت إلى المنظمات غير الحكومية وإلى ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الذين أعربوا عن رغبتهم في لقاءها. واطلعت على جميع الوثائق المتعلقة بكوبا، والتي تزودت بها من دوائر المفوضية السامية ومن المقررين الخاصين.

ثمة جوانب إيجابية يجب الإشارة إليها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، حيث تبذل السلطات الكوبية جهوداً هامة، وبخاصة على مستوى الميزانية.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً، أفرجت الحكومة الكوبية عام ٢٠٠٤ عن ١٨ شخصاً كانوا قد احتجزوا عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

وأخيراً، تعاونت كوبا مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، الذين وجهوا إلى الحكومة رسالة مشتركة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن ادعاءات تتعلق بحالة عدة محتجزين. وإضافة إلى ذلك، تعاونت كوبا مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، الذي وجه إليها رسالة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن ادعاءات تتعلق بالقيود المفروضة على الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها في البلد وبحالة محتجزين اثنين.

من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل الآثار المأساوية المستمرة والمتفاقمة في ٢٠٠٤، التي يخلفها الحظر المفروض على الكوبيين منذ أزيد من ٤٠ عاماً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى الحقوق المدنية والسياسية أيضاً.

واتسع نطاق الحظر بشكل خاص بعد تعزيز القيود الاقتصادية والمالية، ومن ذلك القيود الكبيرة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على تنقل الأشخاص في أيار/مايو ٢٠٠٤. وشمل الحظر بشكل خاص فرض قيود على وزن الأمتعة المرافقة للمسافر، وقيوداً على زيارة الأسر، المقررة مرة كل ثلاث سنوات، والحد من التبادل في مجال التعليم وكذا فرض قيود على أي تبادل ذي صلة بمجال الرياضة.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، القرار ١١/٥٩ بشأن ضرورة رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

والواقع أن التوتر الشديد في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية يهبط مناخاً قلماً كان موافقاً لتطور حرية الرأي والاجتماع. فالقوانين الأمريكية والأموال التي تقدم من أجل "بناء الديمقراطية في كوبا" تظهر المعارضين السياسيين في الجزيرة. ممظهر المتعاطفين مع الجهات الأجنبية وتتيح للسلطات الكوبية فرصة تشديد قمعها لهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ عمت موجة من القمع لا سابق لها في كوبا بذريعة الدور الفعلي الذي يقوم به ممثل المصالح الأمريكية في هافانا لدى المعارضين السياسيين. وألقي القبض على حوالي ٨٠ شخصاً ينتمون إلى المجتمع المدني. وحوكموا وصدرت في حقهم أحكام قاسية جداً تقضي بسجنهم لمدة تتراوح ما بين ٦ سنوات و٢٨ سنة، إما استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات، أو على أساس هذا النص مضافاً إلى القانون رقم ٨٨ الذي يعاقب على الأعمال التي ترتكب "ضد استقلال الدولة ووحدها".

وجرمت هذه المحاكمات نشر مقالات أو إجراء مقابلات عبر وسائل الإعلام، والاتصال بمنظمات غير حكومية دولية وبمفنيين في الولايات المتحدة أو في أوروبا، وحيازة أشرطة صوتية وأشرطة فيديو موزعة من قسم المصالح الأمريكية في هافانا، والاتصال بجماعات غير معترف بها رسمياً من قبيل النقابات، والجمعيات المهنية، والأكاديميات الكوبية المستقلة.

وقدم الأشخاص المعتقلون إلى المحاكمة في جلسة غير علنية بعد مدة وجيزة جداً من الاعتقال أي في غضون بضعة أسابيع بل بضعة أيام. ودافع عن المعتقلين محامون غير منتمين إلى هيئات مستقلة للمحامين. ويوجدون حالياً رهن الاعتقال في ظروف صحية وعقلية تبعث على القلق لا سيما أن معلومات مقتضبة جداً إن لم تكن منعدمة قدمت بشأنهم من قبل السلطات الكوبية إما إلى المفوضة السامية وإما إلى المقررين الخاصين الموقعين على النداء العاجل.

وفي ٢٠٠٤، عمت موجة من الاعتقالات والإدانان غير المتناسبة طالت أشخاصاً ذوي آراء سياسية منشقة، وتعرض الصحفيون إلى التهديد والترهيب إلى جانب مصادرة معداتهم.

ولهذا الغرض، تقدم الممثلة الشخصية ١٠ توصيات تتيح من جهة وضع حد للحالة السائدة باستعادة ضمان الحريات الأساسية للمواطنين في البلد وتسمح من جهة أخرى بحماية هذه الحقوق دولياً من خلال انضمام كوبا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكوليه الاختياريين وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	٤ - ١ مقدمة
٥	١١ - ٥ أولاً - العوامل التي تعرقل إعمال حقوق الإنسان في كوبا
٦	٢٢ - ١٢ ثانياً - الجوانب الإيجابية
٨	٣٢ - ٢٣ ثالثاً - دواعي القلق
٩	٣٥ - ٣٣ رابعاً - الاستنتاجات
٩	٣٦ خامساً - التوصيات

المرفق

١١	قائمة الأشخاص المنتمين إلى المجتمع المدني الذين أُلقي عليهم القبض في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ ولا يزالون قيد الاحتجاز
----	---

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ١٨/٢٠٠٢ إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تتخذ الخطوات المناسبة لإيفاد ممثل شخصي لها إلى كوبا حتى تتعاون المفوضية والحكومة الكوبية على تنفيذ هذا القرار. وفي قرارها ١٣/٢٠٠٣، أعربت اللجنة عن ارتياحها لتعيين كريستين شانيه ممثلة شخصية للمفوضة السامية وطلبت إلى حكومة كوبا أن تستقبلها وتقدم لها كل التسهيلات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. وأكدت اللجنة من جديد طلبها في قرارها ١١/٢٠٠٤.

٢- وفي ٦ شباط/فبراير و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، بعثت كريستين شانيه رسالة إلى الممثل الدائم لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، دعت فيها السلطات الكوبية إلى مقابلتها من أجل الدخول في حوار بناء. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، عززت المفوضة السامية هذا الطلب عبر القناة نفسها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أبلغت السلطات الكوبية المفوضة السامية بعدم اعترافها بولاية ممثلتها الشخصية.

٣- ورغم ذلك، حاولت الممثلة الشخصية للمفوضة السامية أن تجدد الاتصال بالسلطات الكوبية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤. غير أن هذا الطلب ظل بدون رد كسابقه.

٤- والحالة هاته، استتقت الممثلة الشخصية للمفوضة السامية معلومات من المقررين الخاصين للجنة المعنيين بقضايا معينة المطلعين على حالة حقوق الإنسان في كوبا أثناء الفترة قيد النظر ومن المنظمات غير الحكومية وممثلي الدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان من الذين رغبوا في لقاء الممثلة الشخصية.

أولاً - العوامل التي تعرقل أعمال حقوق الإنسان في كوبا

٥- يلاقي الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ٤٠ عاماً إدانةً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة منتظمة منذ ١٣ عاماً. ورغم القرارات المتخذة، عجز الحظر الأولي عام ١٩٩٢ بموجب قانون توريتشيللي (قانون الديمقراطية الكوبية) وفي ١٩٩٦ بموجب قانون هيلمز - بورتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا).

٦- وفي قرار الجمعية العامة ٧/٥٨ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، التمسست الجمعية من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع المؤسسات والهيئات المختصة في الأمم المتحدة، بإعداد تقرير عن أثر الحظر في كوبا، مراعيًا في ذلك الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي تقرير الأمين العام الصادر في ٢٨ آب/أغسطس و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (Part II و A/59/302, Part I)، أحال الأمين العام ردود الحكومات وهيئات الأمم المتحدة بشأن تطبيق هذا القرار.

٧- وبسبب القيود التي يفرضها الحظر، تُحرم كوبا من وسيلة حيوية للحصول على الأدوية، والتكنولوجيات الجديدة في المجالين الطبي والعلمي، والغذاء والمعالجة الكيميائية للمياه. وتعد الآثار المدمرة التي يخلفها الحظر على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي محط إدانة من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية (انظر جميع التقارير الصادرة عن هذه المؤسسات المتخصصة عام ٢٠٠٢).

٨- ولهذا الحظر، لا سيما قانونا توريتشيللي وهيلمز - بورتون، أيضا عواقب وخيمة على حالة المواطنين الكوبيين فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، حيث يتسبب ذلك في رد السلطات الكوبية على هذين القانونين بسن قوانين قمعية. وهذا ما لاحظته كارل - يوهان غروث، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كوبا، عام ١٩٩٧ في تقريره إلى اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين حيث أشار إلى أن "... الولايات المتحدة [من خلال القانونين المذكورين سلفاً] تدعي لنفسها الحق في محاولة فرض قواعد من الخارج تجعل كوبا تنتقل من نظامها الحالي إلى نظام أكثر تعددية ...". (E/CN.4/1997/53، الفقرة ٤٦).

٩- وبالتالي، فإن العديد من المواطنين الكوبيين، الذين تصنفهم الحكومة الكوبية في هذا الإطار، يُعتون بكونهم "مرتزقة للأجانب" ينبغي التعامل معهم بموجب القوانين القمعية مثل القانون رقم ٨٨.

١٠- وأوضح الرئيس كارتر، أثناء إعداد تقريره في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢ عقب زيارته إلى كوبا، أن أشهر المشقين يُجمعون على معارضة فكرة اعتماد الولايات المتحدة لخطاب أكثر تشدداً تجاه كوبا ولأي تمويل لأنشطتهم - إذ من شأن هذا التمويل أن يضفي المصدقية على المقولة التي طالما ردها الرئيس كاسترو، مفادها أن هؤلاء "أذئاب واشنطن".

١١- وفي ٢٠٠٤، تفاقمت الصعوبات التي يواجهها الكوبيون بسبب الحظر، ولا سيما عقب تعزيز القيود الاقتصادية والمالية التي فرضتها الولايات المتحدة في أيار/مايو. فقد رافقت هذه التدابير قيود كبيرة على تنقل الأشخاص والممتلكات. ومنها ما يلي:

ستحدد زيارة الأسر الكوبية الأمريكية مستقبلاً في زيارة واحدة كل ثلاث سنوات بدلا من واحدة كل سنة؛
لن يتسنى للأسر إرسال طرود إلا إلى أقرب الأقارب؛
خفض المبلغ المالي اليومي المسموح به لكل شخص لدى زيارة كوبا بواقع الثلثين.

ثانياً - الجوانب الإيجابية

١٢- رغم البيئة غير المواتية بشكل خاص، تمكنت الحكومة بفضل الجهود التي بذلتها لا سيما على صعيد الميزانية من الحفاظ على نظام صحي في مستوى جيد ساهم في خفض معدل وفيات الرضع وتمديد متوسط العمر لدى جميع المواطنين.

١٣- وفي مجال التعليم يشمل التعليم الأطفال بنسبة ١٠٠ في المائة حيث تضع بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو كوبا ضمن مقدمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال التفوق الدراسي لا سيما في الرياضيات.

١٤- أما الأمية فهي في طريقها إلى الاندثار (٢، ٠ في المائة).

١٥- وفي مجال مكافحة التمييز ضد المرأة، بلغ معدل تشغيل النساء في القطاع العام ٤٩,٦ في المائة منذ ١٩٩٦ وما فتئ وجود المرأة يزداد في الجمعية العامة وفي سلك القضاء ومناصب المسؤولية^(١).

١٦ - وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، تسنى ملاحظة تحسن في التمتع بالحرية الدينية إثر زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى كوبا.

١٧ - وصدقت كوبا على عدد من الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان وقدمت تقارير إلى الهيئات المعنية المنشأة بموجب معاهدات.

١٨ - وفي معرض عام ٢٠٠٤، أفرجت السلطات الكويتية عن ١٨ شخصاً محتجزاً مراعاة لحالتهم الصحية.

١٩ - ويتعلق الأمر بالأشخاص التالية أسماؤهم من بين الواردة أسماؤهم في مرفق التقرير E/CN.4/2004/32:

ميغيل بالديس تامايو

مانويل باسكيس بورتال

كارميلو أغوستين دياس فيرنانديس

روبرتو دي ميراندا هيرنانديس

أورلندو فوندورا ألباريس

خوليو أنطونيو بالديس غيفارا

مارتا بياريتس روكي كابييو

أوسكار مانويل إسبينوسا تشيبي

مارسيلو مانويل لوبيس بانيوبري

مارغاريتو بروتشي إسبينوسا

راول ريبيرو كاستانييدا

أوسفالدو ألفونسو بالديس

إيديل خوسي غارسيا دياس

خورخي أوليبيرا كاستييو

٢٠ - وأُفرج أيضاً عن أربعة أشخاص آخرين محتجزين منذ ٢٠٠٢ لارتكابهم أعمالاً مشاهة. ويتعلق الأمر بالتالية أسماؤهم:

كارلوس ألبيرتو دومينغيس غونساليس

إميليو ليا بيريس

لاسارو مغيل رودريغيس كابوتي

ليوناردو بروسون أبيلا

٢١- وقد رحبت المثلة الشخصية للمفوضة السامية بهذه اللفتة من الحكومة الكويتية في بيان صحفي صدر بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، مشجعة الحكومة الكويتية على مواصلة عمليات الإفراج عن الأشخاص الذين سجنوا لارتكابهم أفعالاً لا تشكل أي مساس بالأشخاص والممتلكات.

٢٢- ومن جهة أخرى، ردت الحكومة الكويتية، خلال الفترة المستعرضة، على رسالة ادعاء بشأن حالة عدة محتجزين بعث بها في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وعلاوة على ذلك، تعاونت كوبا مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، الذي أرسل إليها رسالة ادعاء في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن القيود المفروضة على الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامها في البلد، وبشأن حالة معتقلين اثنين.

ثالثاً - دواعي القلق

٢٣- من دواعي القلق، في المقام الأول، اعتقال حوالي ٨٠ شخصاً في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، رأى الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي أن اعتقالهم تعسفي حيث صنفهم في رأيه رقم ٢٠٠٣/٩ ضمن فئة الأشخاص المعتقلين بشكل منافي للمواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (انظر الوثيقة E/CN.4/2004/3/Add.1). وقد اعتقل هؤلاء الأشخاص أثناء مزاولة أنشطتهم بصفتهم صحفيين، وكتاباً وأعضاء في جمعيات، ومدافعين عن حقوق الإنسان أو أعضاء في أحزاب سياسية ونقابات معارضة.

٢٤- ويؤيد معظم الأشخاص المعتقلين مشروع باربلا لتوزيع عريضة لجمع التوقيعات بهدف تنظيم استفتاء بشأن تعديل النظام الانتخابي وتشجيع إصلاحات تشريعية أخرى.

٢٥- وترتبط التهم الموجهة إلى بعض الأشخاص المتابعين ارتباطاً خاصاً بالمادة ٩١ من قانون العقوبات الكويتي، التي تعاقب على ارتكاب أعمال ضد استقلال الدولة ووحدها، بينما ترتبط التهم الموجهة إلى البعض الآخر بالمادة ذاتها من قانون العقوبات بالإضافة إلى القانون رقم ٨٨، قانون حماية الاستقلال الوطني والاقتصادي لكوبا.

٢٦- وأوخذ العديد من الأشخاص المتابعين بالقيام بأعمال من قبيل تلقي أموال من بلدان أجنبية أو ممارسة أنشطة تراها الدولة تخريبية، أو إجراء مقابلات على أمواج إذاعة راديو مارتي، الشبكة التي تبث برامجها انطلاقاً من الولايات المتحدة، أو الاتصال بمنظمات دولية لحقوق الإنسان، أو حيازة أجهزة صوتية أو أجهزة فيديو، أو الانضمام إلى نقابات وجمعيات وأكاديميات تعد "معادية للثورة".

٢٧- وقدم هؤلاء الأشخاص إلى المحاكمة بعد مدة وجيزة جداً من اعتقالهم، في غضون بضعة أيام أحياناً، مما لم يتح لهم الوقت الكافي لإعداد دفاعهم. ولم يُسمح للمحامين المستقلين ولا للدبلوماسيين والصحفيين الأجانب بحضور هذه المحاكمات. وصدرت أحكام بالسجن تتراوح ما بين ٦ سنوات و ٢٨ سنة.

٢٨- ومرة أخرى، عمت موجة جديدة من الاعتقالات والإدانان في ٢٠٠٤ طالت أشخاصاً جهروا بأرائهم السياسية المنشقة.

٢٩- وتعرض صحفيون مناضلون من أجل مشروع باريليا إلى التهديد والترويع مع مصادرة مواد لهم من قبل رجال أمن الدولة.

٣٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، طرد من كوبا ثلاثة نواب برلمانيين أوروبيين جاؤوا للإعراب عن تضامنهم مع مناضلي المعارضة.

٣١- وأخيراً، تعرب الممثلة الشخصية للمفوضة السامية عن جزعها إزاء ما ادعته أسر السجناء من إساءة معاملة في السجون. إذ هناك تقصير في التغذية والنظافة أما الرعاية الصحية فغير موجودة أو غير ملائمة. ويفرض العزل التام على بعض المحتجزين بينما يُرج بآخرين في زنانات مختلطة إلى جانب معتقلي الحق العام. وفي عدة مرات أدينت أعمال الترويع بل التعذيب الذي تعرض له المحتجزون على أيدي الحراس. وتلاقى الأسر صعباً شتّى في زيارة ذويها المحتجزين بعيداً عن مكان إقامتها في غالب الأحيان.

٣٢- وشنّ عدة محتجزين إضراباً عن الطعام أخذ منهم كل مأخذ.

رابعاً - الاستنتاجات

٣٣- خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، يلاحظ تفاقم خطير في الصعوبات المرتبطة بالخطر. ومع ذلك، بذلت الحكومة الكوبية جهوداً بإفراجها عن ١٨ سجيناً لأسباب إنسانية.

٣٤- بيد أن هذا الإفراج ليس نهاية مسلسل القمع الذي بدأ في ٢٠٠٣ ولا يشكل تحسناً في حالة الحقوق المدنية والسياسية في كوبا. فلا يزال هناك ٦١ شخصاً محتجزاً بطريقة تعسفية حسب ما جاء في الرأي رقم ٢٠٠٣/٩ الصادر عن الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي.

٣٥- وعليه، ترى الممثلة الشخصية للمفوضة السامية أن الكوبيين إلى جانب معاناتهم آثار الخطر يعانون القيود المفروضة على حقوقهم وحرّياتهم الأساسية التي بيد السلطات الكوبية أن تصادرها. وبهدف إحراز التقدم المنشود في القرارات السالف ذكرها، ودعماً للجهود التي بُذلت في ٢٠٠٤، تقدم الممثلة الشخصية للمفوضة السامية توصياتها.

خامساً - التوصيات

٣٦- توصي الممثلة الشخصية للمفوضة السامية لحقوق الإنسان الحكومة الكوبية بما يلي:

(أ) الكف عن متابعة المواطنين الذي يمارسون حقوقهم التي تكفلها المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ب) إطلاق سراح المعتقلين الذين لم يرتكبوا أي عنف ضد أشخاص أو ممتلكات؛

(ج) مراجعة القوانين التي تؤدي إلى المعاقبة جنائياً على ممارسة حريات التعبير والتظاهر والاجتماع والانضمام إلى جمعيات، لا سيما القانون رقم ٨٨ و المادة ٩١ من قانون العقوبات، حتى تكون هذه الأحكام التشريعية مطابقة لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المذكورة أعلاه؛

- (د) مواصلة العمل دون استثناء بالوقف الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام، الذي بدأ عام ٢٠٠٠، في انتظار إلغاء هذه العقوبة؛
- (هـ) إصلاح الإجراءات الجنائية حتى تتطابق مع متطلبات المادتين ١٠ و ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- (و) إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتلقي الشكاوى ممن يعدون أنفسهم ضحايا لانتهاكات حقوقهم الأساسية؛
- (ز) مراجعة القانون المتعلق بالدخول إلى البلد والخروج منه من أجل ضمان حرية التنقل على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- (ح) السماح للمنظمات غير الحكومية بالدخول إلى كوبا؛
- (ط) تشجيع التعددية على صعيد الجمعيات والنقابات وهيئات الصحافة والأحزاب السياسية في البلد؛
- (ي) الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحاشية

- (١) انظر الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثالثة والعشرين، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/58/33)، الفقرات من ٢٥٢ إلى ٢٧٧].

المرفق

قائمة الأشخاص المنتمين إلى المجتمع المدني الذين أُلقي عليهم القبض في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ ولا يزالون قيد الاحتجاز:

- ١ - نيلسون ألبرتو أغيار راميريس، رئيس الحزب الأورثوذكسي في كوبا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة بتهمة القيام بأنشطة معادية للحكومة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٢ - بيدرو بابلو ألباريس راموس، رئيس المجلس الموحد لعمال كوبا (نقابة مستقلة)، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٣ - بيدرو أرغيس موران، مدير وكالة الصحافة التعاونية المستقلة للصحفيين، وعضو اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٤ - فيكتور رولاندو أرويو كارمونا، عضو منتدى الإصلاح واتحاد الصحفيين والكتاب المستقلين، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٦ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٥ - ميخائيل بارساغا لوغو، عضو منظمة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٦ - أوسكار إلياس بيسكيت غونزاليس، رئيس مؤسسة لتون للدفاع عن حقوق الإنسان، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٧ - ماريو إنريكييس مايو هيرنانديس، صحفي في كاماغي بوكالة الصحافة المستقلة فليكس باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٨ - مارسيلو كانو رودريغيس، طبيب وعضو اللجنة الكوبية لحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وعضو المجلس الطبي المستقل لكوبا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨ وإلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٩ - إدواردو دياس فليetas، عضو حركة المعارضة ٥ آب/أغسطس، حكم عليه بالسجن لمدة ٢١ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ١٠ - أنطونيو رامون دياس سانتشيس، عضو حركة التحرير المسيحية، وعضو نشيط في لجنة الدفاع عن مشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ١١ - ألفريدو رودولفو دومينغيس باتيستا، عضو حركة التحرير المسيحية وعضو نشيط في لجنة الدفاع عن مشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٤ سنة.

- ١٢ - ألفريدو فيليببي فوينتيس، عضو لجنة الدفاع عن مشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٦ سنة.
- ١٣ - إفرين فيرنانديس فيرنانديس، عضو المكتب التنفيذي لحركة التحرير المسيحية ومناضل مؤيد لمشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ١٤ - خوان أدولفو فيرنانديس سينس، صحفي في وكالة باتريا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ١٥ - خوسي دانييل فيرير غارسيا، مناضل مؤيد لمشروع باربلا ومنسق حركة التحرير المسيحية، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ١٦ - لويس إنريكي فيرير غارسيا، عضو حركة التحرير المسيحية ومنسق مشروع باربلا في لاس توناس، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٨ سنة.
- ١٧ - بروسبيرو غينسا أغيرو، عضو حركة بيدرو لويس بوتيل الوطنية للمقاومة المدنية، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ١٨ - ميغيل غالبان غوتيريس، صحفي في وكالة هافانا بريس غير الرسمية، منسق مشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٦ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات وإلى القانون رقم ٨٨.
- ١٩ - خوليو سيسار غالبيس رودريغيس، متعاون مع منظمة صحافة كوبا الحرة، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٢٠ - خوسي لويس غارسيا بانكي، طبيب جراح، ومدير وكالة الصحافة غير الرسمية ليبرتاد، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٤ سنة وبمصادرة معداته الطبية ومعدات الاتصال استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات وإلى القانون رقم ٨٨.
- ٢١ - ريكاردو سيفيرينو غونساليس ألفونسو، صحفي يمتلك مكتبة خاصة، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات لقيامه بإصدار منشورات معادية للحكومة الكوبية وكاذبة عليها.
- ٢٢ - ديوسدادو غونساليس ماريرو، مناضل سياسي، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٢٣ - ليستر غونساليس بينتون، صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٢٤ - أليخاندرو غونساليس راغا، صحفي، حكم عليه بالسجن لمدة ١٤ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.

- ٢٥- **خورخي لويس غونساليس تانكيرو**، عضو حركة كارلوس مانويل دي سيسبيديس المستقلة، مناضل مؤيد لمشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.
- ٢٦- **ليونيل غرابي دي بيرالتا أليغريسي**، مناضل مؤيد لمشروع باربلا، صاحب مكتبة مستقلة، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٢٧- **إيبن هيرنانديس كاريو**، صحفي في وكالة باتريا المستقلة، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨. أخذ عليه حيازة حاسوب من الولايات المتحدة.
- ٢٨- **نورمادو هيرنانديس غونساليس**، مدير مجلس الصحفيين المستقلين، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة، استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات، لانتقاده الحكومة على أمواج إذاعة راديو ماري.
- ٢٩- **خوان كارلوس هيريريا أكوستا**، صحفي مستقل في مقاطعة غوانتانامو، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٣٠- **ريخيس إغليسياس راميريس**، المتحدث باسم حركة التحرير المسيحية، مناضل مؤيد لمشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٣١- **خوسي أوبالدو إسكيبرو هيرنانديس**، صاحب مكتبة ومناضل في هافانا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٦ سنة.
- ٣٢- **رينالدو ميغيل لابرادو بينيا**، عضو حركة التحرير المسيحية ومناضل مؤيد لمشروع باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ٦ سنوات.
- ٣٣- **ليبرادو ريكاردو ليناريس غارسيا**، رئيس حركة الفكر الكوبي، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات، أتم بالقيام بأنشطة معادية للثورة مثل عقد اجتماعات وتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية.
- ٣٤- **هيكاتور فيرناندو ماسيدا غوتيريس**، صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات وإلى القانون رقم ٨٨. تمت مصادرة جهاز الفاكس الذي بحوزته وآلته الكاتبة، وكتبه وبعض من مقالاته.
- ٣٥- **خوسي ميغيل مارتينيس هيرنانديس**، مناضل مؤيد لمشروع باربلا، صاحب مكتبة خاصة، حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة.
- ٣٦- **ماريو إنريكي مايو هيرنانديس**، رجل قانون، ومدير وكالة الصحافة غير الرسمية فيليكس باربلا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.

- ٣٧- لويس ميلان فيرنانديس، طبيب وعضو المنظمة غير الرسمية المجلس الطبي لكوبا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة.
- ٣٨- نيلسون موليني إسبينو، رئيس اتحاد العمال الديمقراطيين في كوبا (غير رسمي)، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٣٩- أنجيل خوان موييا أكوستا، مناضل، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٤٠- فيليكس نافارو رودريغيس، مناضل مؤيد لمشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٤١- بابلو باتشيكو أبيلا، صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٤٢- هيكتور بالاسيوس رويس، مدير مركز الدراسات الاجتماعية، وأمين لجنة لتتحد جميعاً، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات وإلى القانون رقم ٨٨. أخذ عليه امتلاك مكتبة مستقلة في محل إقامته.
- ٤٣- أرتورو بيريس دي أليخو رودريغيس، رئيس منظمة حقوق الإنسان المدعوة جبهة إسكاميري، مناضل مؤيد لمشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.
- ٤٤- عمر بيرنيت هيرنانديس، رئيس حركة ماريو مانويل دي لا بينيا الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٤٥- هوراسيو خوليو بينيا بوريغو، مناضل مؤيد لمشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٤٦- فابيو برييتو يورينتي، صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.
- ٤٧- ألفريدو مانويل بوليدو لوبيس، صحفي مستقل، ومناضل مؤيد لمشروع باريللا وعضو حركة التحرير المسيحية، حكم عليه بالسجن لمدة ١٤ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٤٨- خوسي غابرييل رامون كاستييو، أستاذ، مناضل في سانتياغو، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.
- ٤٩- أرنالدو راموس لوسيريكي، عضو المعهد الكوبي لرجال الاقتصاد المستقلين، حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٥٠- بلاس خيرالدو ريس رودريغيس، مناضل مؤيد لمشروع باريللا، يمتلك مكتبة مستقلة في سانكتي سبيرييتو، ومنسق حركة التحرير المسيحية، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة.

- ٥١ - أليكسيس رودريغيس فيرنانديس، منسق حركة التحرير المسيحية في بالرا سوريانو، مناضل مؤيد لمشروع باريللا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة.
- ٥٢ - عمر رودريغيس سالوديس، مدير وكالة الصحافة المستقلة نويبا برينسا، ومصور، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٧ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٥٣ - عمر مويسيس رويس هيرنانديس، صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة ١٨ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٥٤ - كلارو سانتشيس ألتاريا، مناضل في سانتياغو، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٥٥ و ٥٦ - أرييل وغيدو سيغلر أمايا، مناضلان في حركة الخيار البديل غير الرسمية في ماتانساس، حكم عليهما بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٥٧ - ريكاردو سيلفا غوال، طبيب، وعضو حركة التحرير المسيحية، حكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٥٨ - فيديل سواريس كروس، مزارع معارض في بيناس ديل ريو، يمتلك مكتبة مستقلة، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٥٩ - مانويل أوبالس غونساليس، رئيس الحركة غير الرسمية لمجلس الدفاع عن الحرية في كوبا، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة استناداً إلى القانون رقم ٨٨.
- ٦٠ - هيكتور راوول بالي هيرنانديس، معارض نقابي، حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة استناداً إلى المادة ٩١ من قانون العقوبات.
- ٦١ - أنطونيو أوغوستو بياريال أكوستا، مناضل مؤيد لمشروع باليرا، حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة.